أجب على جميع الأسئلة

السؤال الأول:

1. **يهتم المدقق الخارجي بضوابط الحوكمة والتي أصبحت من اهم المطلوبات المؤسسية:**

 **المطلوب تحديد كيف يتم التواصل مع المختصين بالحوكمة خلال عملية المراجعة وماهي الفائدة المرجوة من ذلك التواصل؟ (5 درجات)**

1. **ماذا تعنى مهنية المدقق الخارجي وما أثرها في تعظيم القيمة المضافة للمراجعة؟ (3 درجات)**
2. **حدد خمس من المخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تترتب على فقدان الإستقلالية والموضوعية للمدقق الخارجي مع ذكر مثال واحد لكل حالة؟ (5 درجات)**
3. **ما هو دور المدقق الخارجي في تقييم إحتمال عدم الإستمرارية وماذا ينبغي عليه عمله في حالة توفر أدلة بوجود هذه الحالة؟ (2 درجة)**
4. **ما هو دور المدقق الخارجي في الحالات التالية:**
	1. **تم الإعلان في إجتماع الجمعية العمومية للشركة عن توزيعات الأرباح للسنة المنصرمة وبناء على ذلك تم خصمها من الأرباح وأصبحت ضمن المستحقات في الميزانية العمومية. (2درجة)**
	2. **إستعان المدير العام بفريق من إحدى الشركات التابعة لتقديم خدمات إستشارية للشركة وقد تم الموضوع بتكليف مباشر منه كما تم تقدير أتعاب المهمة بنحو 10 مليون جنيه وقد تمت المهمة والسداد بنجاح. (5 درجات)**
	3. **قامت الإدارة بإجراء معالجات لنظام التوزيع والتسويق بالشركة وبموجب هذه المعالجات تم التوصل لإتفاقات موثقة قانونياً مع بعض الوكلاء للتخلي عن وكالتهم حتى يتمكن أسطول الشركة من التسويق المباشر نظير بعض المكافآت والتعويضات. (5 درجات)**
	4. **تم إكتشاف تأخير واضح متعمد في سداد المبيعات النقدية بواسطة مندوبي المبيعات وقد بلغت فترة التأخير يومين والتي تبلغ قيمة مبيعاتها نحو 50ألف جنيه. (3 درجة)**

 **(مجموع الدرجات 30)**

السؤال الثاني:

 **شركة ليكتريك لتصنيع معدات المصانع المتطورة تعمل في كافة أنحاء أفريقيا وتنتهي السنة المالية في 31/12/2016 فيما يلى وصف لنظام المشتريات و المبيعات على النحو التالي:**

نظام المشتريات:

* **يتم إرسال طلب الشراء من الإدارة المعنية.**
* **يقوم ضابط المشتريات بالرجوع إلى عدد من الموردين لإختيار المورد الذي يقدم البضائع المطلوبة بأسرع ما يمكن.**
* **يقوم ضابط المشتريات بإصدار أمر الشراء للمورد ويتطلب الشراء بمبلغ يزيد عن 5 ألف جنيه تصديق مدير الإدارة المالية.**
* **يتم إرسال فاتورة الشراء إلى محاسب المشتريات وبسبب خبرته الطويلة فإنه يقوم بكامل إجراءات تسجيل فاتورة الشراء ليطلع عليها المدير المالي من خلال دفتر الأستاذ المحوسب.**

نظام الدفعيات:

* **تحتفظ الشركة بحسابات جارية وحسابات توفير ويتم تسوية الحسابات الجارية أسبوعياً بينما يتم تسوية حسابات التوفير كل شهرين.**
* **من أجل تحسين موقف التدفقات النقدية للشركة تقوم شركة معدات المصانع بإتباع سياسة تأجيل سداد مستحقات الموردين بقدر ما تستطيع ويتولى المدير المالي التصديق على دفعيات الموردين ثم يقوم بإجراء عملية صرف الشيكات بنفسه.**

المطلوب :

1. **تقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركة وتقديم مقترحات لمعالجة العيوب والنواقص. (20 درجة)**
2. **حدد 4 ضوابط لتطبيق النظام المحاسبي المحوسب للتأكد من إكتمال وصحة إدخال البيانات بالنظام. (5 درجات)**
3. **صف بعض إختبارات التحقق التي يمكن للمراجع القيام بها للتأكد من سلامة الأرصدة النقدية والبنكية. (5 درجات)**
4. **قارن بين منهجية المراجعة في الشركات الصغيرة والكبيرة في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقرير.**

 **(10 درجات)**

**(مجموع الدرجات 40)**

السؤال الثالث:

 **بصفتكم المراجع الرئيس لشركة النصر المتخصصة في المجال العقاري والتي درجت على تقديم رخصة ضمان لمدة 5 سنوات لعقودها . قام مدير المراجعة بعقد إجتماع مع المدير المالي بغرض التخطيط وقد ترك لك مذكرات بهذا الخصوص جاء فيها ما يلى:**

 **تعاني الشركة من ظروف صعبة للعام الحالي 2015 بسبب هبوط أسعار العقارات وإنخفاض مستوى إيراداتها ولمواجهة الموقف فقد منحت الإدارة تسهيلات إئتمانية واسعة لعملائها وعلى كل حال فقد إستمر الطلب في الإنخفاض وأدى ذلك لأن تكون أسعار بعض المباني الجاهزة أقل من تكلفتها.**

 **قام المدراء التنفيذين بزيادة العمر الإفتراضي للأصول بمعدل 3 إلى 5 سنوات مما أدى إلى إنخفاض الإهلاك السنوي وسعى المدراء لتحقيق صافي أرباح تشغيلية تبلغ نصف مليون دولار حتى يتحصلوا على الحافز السنوي وفى مسعاهم لذلك فقد لجأوا إلى التوريد من الموردين الأرخص سعراً كما قاموا بالتسلف من البنك بمبلغ مليون دولار وسوف يستحق السداد بنهاية العام.**

ملخص القوائم المالية للعام 2015 (مسودة) مقارناً بالعام 2014

 **مليون دولار**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **2014** | **2015** | **البيان** |
| **15** | **12.5** | **الإيرادات** |
| **-8** | **-7** | **تكلفة المبيعات** |
| **7** | **5.5** | **إجمالي الأرباح** |
| **-5.1** | **-5.0** | **المصروفات التشغيلية** |
| **1.9** | **.5** | **صافي الأرباح التشغيلية** |
|  |  |  |
| **1.4** | **1.9** | **المخزونات** |
| **2** | **3.1** | **المدينون** |
| **1.9** | **.8** | **الأرصدة البنكية والنقدية** |
| **1.2** | **1.6** | **الدائنون** |
| **-** | **1** | **القروض** |

المطلوب :

1. **ما هو مفهوم الأهمية النسبية بالنسبة لعملية تخطيط وتنفيذ المراجعة. (5 درجات)**
2. **قم بحساب خمس نسب مالية للسنتين تساعد مدير المراجعة على تخطيط المراجعة للشركة المذكورة؟ (5 درجات)**
3. **بإستخدام كافة المعلومات المتوفرة قم بوصف خمس مخاطر مراجعة وحدد مدى تأثيرها على المراجع في أدائه لعمله؟ ( 10 درجات)**
4. **قم بإعداد خطة مختصرة من خمس نقاط لمراجعة الشركة؟ (10 درجات)**

 **(مجموع الدرجات 30)**

المراجعة والتوكيد (F8)

السؤال الأول :

1. **الحوكمة تعني كيفية إدارة المؤسسة وتوجيهها لتحقيق أهدافها وتشمل تحديد المسئوليات والصلاحيات في كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويرتبط تطبيق الحوكمة بتقسيم المهام والإختصاصات داخل المؤسسة بين المستويات الإدارية وكذلك بين الوحدات الإدارية المختلفة ثم بين الأفراد المنضوين تحتها إذن فالحوكمة تتطلب وجود نظام متكامل ومترابط ويسعى المراجع للتأكد من أن هذا النظام يعمل بإنتظام ويحقق أهدافه المرسومة له من خلال متابعة خطط وقرارات الأجهزة المختصة ومدى تنفيذها وكيفية معالجة المشكلات والأزمات.**

 **يستلزم المراجع إعداد قائمة إختبارات تغطي جميع جوانب الأداء للتأكد من أن أعمال الشركة تدار بحيادية ودراية كما يلزمه أيضاً تقديم تقريره الإداري لمجلس الإدارة ومناقشته وأخذ ردودهم محمل الجد وعدم التهاون في حالة وجود خلل واضح مع ضرورة توضيح أسبابه. في حالة وجود خلل أو تجاوز خطير لابد من إخطار المستوى الإداري الأعلى وفق قائمة الصلاحيات والمسئوليات.**

 **إن من شأن التواصل مع ذوي الإختصاص بالحوكمة أن يفعل ضوابط الحوكمة المؤسسية ويحدد جوانب الضعف فيما يؤدي إلى معالجتها والتقليل من مخاطرها.**

1. **تعتبر حيادية وموضوعية المراجع الخارجي الركيزة الأساسية للثقة في تقريره حيث أن إختلال هذه الصفة لا تمكنه من الوصول إلى الرأي المهني المطلوب. وعلى المراجع مراعاة ألا يقع في أي فعل أو يدخل في أي إرتباط إجتماعي أو مالي مع عملائه إلا أن يكون وفق المعاملات التجارية السليمة والتي تنطبق على غيره من المتعاملين دون أن يكون هنالك تمييز أو تفضيل. لا يقتصر الحياد والموضوعية على المراجع وإنما على من يساعدونه في أداء مهمته . وفي حالة أن ثبت للمراجع الخارجي فقدانه للحيادية فإن عليه الإعتذار عن المهمة فيما يتعلق بالموضوعية فإن راي المراجع يبنى على أدلة مراجعية واضحة ومحددة وليس مجرد إتهامات أو شكوك.**
2. حدد (5) مخاطر يمكن أن يترتب عليها فقدان الإستقلالية:
	1. **مخاطر مالية وتشمل المساهمة في رأسمال الشركة مباشرة أو عن طريق شخص آخر أو الإقتراض أو نحوه.**
	2. **مخاطر إجتماعية وتشمل وجود صلة قرابة أو علاقة خاصة مع منسوبي الشركة مثل كون الزوجة أو أحد الأبناء من منسوبي الشركة.**
	3. **مخاطر التأثير الخاص للشركة على المراجع وذلك في حالة أن الرسوم المتحصلة تشكل نسبة كبيرة من دخل المراجع.**
	4. **مخاطر القدرة على القيام بالمهمة وذلك في حالة عدم توفر الإمكانيات والمعلومات التي تؤدي إلى إكمال مهمة المراجع.**
	5. **مخاطر تضارب المصالح وذلك في حالة أن يكون المراجع منافساً للشركة في أسواقها.**
3. دور المدقق في تقييم عدم الإستمرارية:

**يتوجب على المدقق الخارجي تقييم مدى سلامة إستخدام مبدأ الإستمراية الذي إعتمدته إدارة الشركة وذلك من خلال الآتي:**

* 1. **إجراء التحليل المالي الخاص بالربحية والسيلولة المالية ودرجة الرفع المالي.**
	2. **التحليل العمري للدائنين والمدينين.**
	3. **تقييم الأوضاع الإنتاجية والتسويقية.**
	4. **التحري عن الصعوبات في الحصول على التمويل.**
	5. **القضايا المرفوعة ضد الشركة.**
1. دور المدقق في الحالات التالية:

**1 . 5 غير مقبول وإذا أصرت الإدارة على موقفها يمكن للمراجع إختيار الإشارة إليها في تقريره مع التحفظ أو دون تحفظ حسب تقديره للحال.**

**2 . 5 يتم توضيح الحالة ضمن المعاملات مع أطراف ذو علاقة وإذا لم يتم يوضح بواسطة المدقق.**

**3 . 5 الإيضاح عن الحالة وتضمين التكلفة ضمن المصروفات التسويقية وكمصروفات مستحقة.**

**4 . 5 إجراء مزيد من التحري حول أسباب ودواعي التأخير وإخطار الإدارة لإتخاذ اللازم حال إكتشاف مخالفات مالية.**

السؤال الثاني :

1. الضبط الداخلي:

 **توجد العديد من العيوب في نظام الضبط الداخلي بالشركة حيث تم رصد المشاكل التالية:**

1. **المعيار الوحيد لإختيار المورد السرعة في إيصال البضائع وتم تجاهل عامل السعر والجودة وهما عاملين هامين.**
2. **أوامر الشراء لا ترتب بصورة متسلسلة وبالتالي لا يمكن ضبطها ومراقبتها.**
3. **البضائع أقل من 5,000 جنيه لا يتم التصديق عليها مما يجعلها عرضة للأخطاء والتجاوزات.**
4. **يتم إدخال فواتير الشراء يومياً بواسطة محاسب المشتريات ولا يتم الإدخال في شكل مجموعات تخضع للمراجعة بواسطة ضابط أعلى أو المدير المالي حتى يتم التأكد من صحة الإدخال وسلامة الأرقام قبل أن يتم إكمال الإجراءات في الدفاتر المحاسبية.**
5. **عدم تسوية حسابات البنوك خلال فترات مناسبة يؤدي إلى حدوث مخاطر فقدان أو عدم إدخال قيود هامة ومتابعتها مع البنك.**
6. **السياسة النقدية المتبعة في السداد يمكن أن تؤدي إلى الإساءة إلى سمعة الشركة وبالتالي لابد من إتباع سياسة منتظمة في السداد.**
7. **يعتمد نظام الضبط الداخلي على دور المدير المالي وبالتالي لا بد أن يقوم بمراجعة كافة المستندات المؤيدة للدفع ووضع الأولويات التي تفي بإلتزامات الشركة وتحافظ على سمعتها.**

2. الضوابط المتوقعة :

**تشمل الضوابط المتوقعة في النظام المحوسب الآتي:**

1. **عدد المستندات مثل عدد الفواتير في المجموعة.**
2. **إجمالي قيمة الدائن والمدين في المجموعة حتى يمكن التأكد من إدخال كل المستندات دون تكرار.**
3. **مطابقة القيود مع المستندات الأصلية.**
4. **التضريب بواسطة النظام للتأكد من دقة إدخال الكميات والأسعار.**
5. **الحد الأعلى والأدنى للقيم لتجنب الأخطاء غير العادية.**
6. **أهمية إكمال الحقول الأساسية في كل قيد قبل أن يتم قبوله.**

3. الإختبارات المكثفة للراصدة النقدية والبنكية:

1. **مراجعة حسابات تسوية البنوك والتأكد من صحة الأرصدة والقيود ومتابعة البنود المعلقة.**
2. **الحصول على خطاب مصادقة رصيد مباشرة من البنك.**
3. **متابعة الشيكات غير المقدمة والشيكات المرتدة والقيود المختلف عليها والتحويلات من وإلى الشركة.**
4. **القيام بإجراء جرد مفاجئ للخزينة ومطابقة الرصيد مع الدفاتر وتحديد أسباب الإختلاف.**
5. **مراجعة الأرصدة الإبتدائية والنهائية للسنة في القوائم المالية والتفاصيل المتعلقة بهما.**

4. مقارنة بين منهجية التخطيط لمراجعة الشركات الكبيرة والصغيرة:

1. **يتمثل الإختلاف الرئيس في أن نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة ضعيف نسبياً.**
2. **تتركز معظم السلطات في يد قلة من أصحاب القرار وبالتالي لا يتم تقسيم متوازن للمهام بحيث لا ينفرد شخص بإجراء عملية كاملة أو شبه كاملة.**

 **لذلك فإن المنهجية المراجعية للشركات الصغيرة لا تعتمد على نظام الضبط الداخلي كثيراً بقدر ما تعتمد على تصحيح سلامة العمليات من خلال الإختبارات المكثفة والحصول على شهادات وتأكيدات من الإدارة في كثير من الأمور الهامة كإكتمال تسجيل العمليات المختلفة خلال العام بالدفاتر المحاسبية.**

السؤال الثالث :

1. مفهوم الأهمية النسبية:

 **يكون الأمر ذا أهمية نسبية إذا كان حذفه أو تحويره أو عدم إيضاحه يؤدي إلى عدم الفهم الصحيح لنتائج أعمال الشركة أو موقفها المالي.**

 **يتوجب على المدقق الخارجي تقييم حدود الأهمية النسبية عند تصميم برنامج المراجعة ويجب أن تشمل إختباراتها كل الأمور التي لها أهمية نسبية ولا يعني ذلك مراجعتها بنسبة 100% بل يكفي مراجعة عينة معينة ممثل منها وإذا إتضح بعد ذلك أن هنالك ما يستدعي المزيد من الإختبارات فلا يتردد في القيام بذلك إلى أن تزول التحفظات التي برزت له من خلال إختباراته الأولية.**

**2**. النسب التي تساعد المدقق الخارجي في تخطيط المراجعة تتمثل في الآتي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النسبة | 2015 | 2014 |
| **الهامش الإجمالي** | **44%** | **46.7%** |
| **الهامش التشغيلي** | **4%** | **12.7%** |
| **أيام المخزون** | **99** | **64** |
| **معدل دوران المخزون** | **3.7** | **5.7** |
| **أيام المدينين** | **91** | **49** |
| **أيام الدائنين** | **83** | **55** |
| **النسبة الجارية** | **2.2** | **4.4** |
| **النسبة السريعة** | **1.5** | **3.3** |

3. وصف خمس مخاطر بإستخدام البيانات الواردة في أعلاه:

1. **مخاطر تدهور القيمة المضافة بواسطة الشركة جراء إنخفاض هامش إجمالي الربح وهامش الربح التشغيلي.**
2. **مخاطر زيادة الديون عبر المستردة نتيجة لزيادة عدد ايام المدينين.**
3. **مخاطر زيادة حجم المخزون وبالتالي تضاؤل المبيعات وحدوث الكساد.**
4. **مخاطر عدم السداد للموردين وبالتالي إمكانية عدم الإحتفاظ بهم وتحجيم النشاط.**
5. **مخاطر ضعف السيولة والتي يستدل عليها بإنخفاض النسبة الجارية والسريعة.**

4. خطة من خمس نقاط لمراجعة الشركة:

* الفحص المستندي**: إجراءات فحص المستندات بكافة أنواعها المتعلقة بعناصر القوائم المالية ومقارنتها بالسجلات لفترة لا تقل عن ثلاث أشهر يتم إختيارها لتواكب أهم الأحداث المحاسبية.**
* الملاحظات عن إجراءات العميل : **القيام بملاحظة إجراءات العميل الرئيسية وإستنتاج ما يتصل بأعمال المراجعة من أدلة يمكن أن تدعم الراي المهني.**
* التحليل المالي **للوصول إلى المشكلات العميقة التي يعاني منها العميل ومدى تأثيرها على أعمال المراجعة.**
* إجراءات التحريات **المتعلقة بكافة المستجدات والتأكد من سلامة الإفصاح عنها.**
* التحقق من القيم **التي تم التوصل لها لكافة عناصر القوائم المالية والأدلة المراجعية الداعمة لها.**